



ورشة العمل الاقليمية حول
" سياسات الحد من عمل الاطفال "

شرم الشيخ : 3- 4 ديسمبر / كانون الأول 2015

دور المجتمع المدني العربي
في دعم سياسات الحد من عمل الأطفال

أ.د. عثمان الحسن محمد نور
مستشار برنامج الأطفال والشباب
في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

أولاً: مقدمة:

تشكل ظاهرة عمل الأطفال أعباء ثقيلة على الطفل الذي يستغل اقتصادياً؛ ما يؤدي إلى تهديد سلامته وصحته ورفاهيته. وتعد ظاهرة عمل الأطفال ظاهرة عالمية، بدأت تزداد في الآونة الأخيرة وتترك آثاراً سلبية تنعكس على الطفل بشكل خاص وعلى الأسرة والمجتمع بشكل عام. وتعد ظاهرة عمل الأطفال ذات أبعاد متعددة وتشكل تحدياً بالغ التعقيدات ويختلف حجمها من دولة إلى أخرى، ولكنها أكثر انتشاراً في الدول الفقيرة والنامية.

وخلال العقود الأخيرة صدرت العديد من الاتفاقيات والقوانين للحد من ظاهرة عمل الأطفال. أهمها اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989م والتي صادقت عليها جميع الدول العربية. وقد أكدت الاتفاقية على ضرورة السعي لحماية الطفل من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطراً أو يمثل إعاقة لتعليم الطفل أو يحدث ضرراً بصحته أو نموه البدني أو العقلي أو الروحي أو الاجتماعي (الأمم المتحدة، 1989م). كما صادقت جميع الدول العربية على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138 الهادفة إلى القضاء على عمل الأطفال وتحديد السن الأدنى لعمل الأطفال بخمسة عشر عاماً. هذا بالإضافة إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 التي تحث على القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، كما أكدت تلك الاتفاقية على أهمية التعليم الأساسي المجاني وإعادة تأهيل الأطفال العاملين ودمجهم اجتماعياً.

وتؤكد وثيقة "عالم صالح للأطفال" التي التزم بها زعماء العالم في الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالطفل في أيار/مايو 2002م على ضمان مستقبل أفضل لكل طفل؛ حيث يجب أن تحظى حاجات الأطفال وحقوقهم بأولوية في جميع جهود التنمية، فالتغيير ممكن وحقوق الأطفال تُعد نقطة بداية فعالة لتوحيد الجهود (المعهد العربي لإنماء المدن، 2007م). كما وضعت جامعة الدول العربية خطة العمل العربية للنهوض بالطفولة للأعوام 2004م - 2015م في ضوء التوجهات العالمية التي وردت في وثيقة "عالم صالح للأطفال" بعد ملامتها مع الأوضاع في الدول العربية؛ وذلك لاعتمادها خطة عمل عربية توجيهية تسترشد بها الدول الأعضاء في وضع خططها الوطنية للأعوام 2004م - 2015م.

تشير تقديرات منظمة العمل الدولية الي وجود نحو 218 مليون طفل في الفئة العمرية (5-17) يمارسون نشاطات اقتصادية متعددة، منهم نحو 125 مليون طفل يعملون في أعمال خطيرة يتعرضون فيها لمخاطر صحية ونفسية. كما تشير بعض التقارير إلى اتساع ظاهرة عمل الأطفال في الدول العربية؛ حيث بلغت نحو ثلاثة عشر مليون طفل عامل موزعين علي جميع الدول العربية، ويقدر العدد في مصر بنحو ثلاثة ملايين، وفي الجزائر بنحو مليون ونصف المليون. ويتمركز الأطفال العاملون في الدول العربية في القطاع الزراعي. كما يلاحظ أن نصف الأطفال العاملين من الإناث. (<http://www.aljazeera.net/programs/economyandpeople/2009/5/12/%d8%b9%d9%85>)

وشملت هذه الأعداد من يعملون في بيئة عمل غير آمنة، وفي منشآت غير صحية، وفي ظل شروط عمل قاسية تتسبب في انتهاك حقوقهم، وتؤثر سلبيًا على نموهم الطبيعي وحقهم في أجر مجزٍ . وتشير العديد من الدراسات إلى أن الفقر يرتبط ارتباطًا وثيقًا بظاهرة عمل الأطفال (المجلس الوطني لشئون الأسرة، 2011م). إلا أننا نرى أن الفقر وحده لا يكفي لتفسير تلك الظاهرة، كما أن الفقر لا يبرر وجود أشكال سيئة لعمل الأطفال. وهناك أسباب تربوية كالتسرب المدرسي وأخرى اجتماعية كالتفكك الأسري وتواضع المستوى التعليمي والثقافي لأفراد أسرة الطفل، فضلاً عن أسباب ترتبط بأصحاب العمل الذين يفضلون تشغيل الأطفال لأجورهم المتدنية ولتخلي أصحاب العمل عن الالتزامات نحو الأطفال العاملين مثل التأمين الصحي والمكافآت والضرائب وغيرها. وخلال السنوات الأخيرة نشطت منظمات المجتمع المدني في العديد من الدول العربية للعمل في مجال مكافحة ظاهرة عمل الأطفال من خلال الشراكة مع الإدارات الحكومية ذات العلاقة؛ لتشخيص حالات عمل الأطفال ووضع الخطط والبرامج وعمل التدخلات اللازمة للتأهيل النفسي والاجتماعي والتدريب المهني للأطفال العاملين الذين يتم سحبهم من العمل وإحاقهم في المسارات التعليمية. هذا بالإضافة إلى تقديم برامج التوعية للأطفال وأسرهم وأصحاب العمل بمخاطر عمل الأطفال، وإلي بناء قدرات العاملين في تلك المنظمات للتعامل مع ظاهرة عمل الأطفال، وتوفير برامج مدرة للدخل للأسر التي تعاني من الفقر.

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على واقع عمل الأطفال في بعض الدول العربية، كما تهدف الدراسة الحالية للتعرف على دور منظمات المجتمع المدني العربي في دعم سياسات الحد من عمل الأطفال. وبجانب هذه المقدمة، فإن الدراسة الحالية تقع في ثلاثة مباحث رئيسية، نستعرض في المبحث الأول واقع ظاهرة عمل الأطفال في بعض الدول العربية. أما المبحث الثاني فيتناول أهمية ودور منظمات المجتمع المدني في تبني ودعم القضايا المرتبطة بعمل الأطفال. ويقدم المبحث الثالث رؤية حول المقترحات والآليات والمعالجات والتدخلات التي يجب أن تتبناها منظمات المجتمع المدني؛ للحد من ظاهرة عمل الأطفال في الدول العربية.

ثانياً: واقع عمل الأطفال في بعض الدول العربية:

أوضحت الدراسات التي أجراها برنامج الأطفال والشباب بالمعهد العربي لإنماء المدن أن ظاهرة عمل الأطفال بدأ يتسع نطاقها في العديد من الدول العربية، محدثة آثاراً اجتماعية واقتصادية وصحية وغيرها. وقد كشفت دراسة الدار البيضاء أن ظاهرة عمل الأطفال منتشرة في معظم مناطق المملكة المغربية، ويرتبط بها نحو مليون طفل نقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً. ويلاحظ أنها ظاهرة ذات طابع قروي؛ حيث تبلغ نسبة الأطفال العاملين في الريف 65% مقارنة بنحو 35% في المناطق الحضرية، ويعزى ارتفاع عدد الأطفال العاملين إلى ارتفاع نسب الفقر وتدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. كما أوضحت تلك الدراسة أن أكثر من نصف الأطفال الإناث يعملون في المنازل؛ حيث تقضي الفتاة نحو 14 ساعة في الأعمال المنزلية في بيئة عمل شاقة، يتعرض خلالها للعنف البدني والجنسي والضرب المبرح. وكثيراً ما تكشف الصحافة المغربية عن حالات مأساوية لخدمات تعرضن لمختلف أشكال التعذيب البدني والنفسي (المعهد العربي لإنماء المدن، 2008م).

ويشكل عمل الأطفال في اليمن إحدى الظواهر المتزايدة لأسباب ترتبط بالفقر وصعوبة الحياة المعيشية والحروب الأهلية والنزوح وعدم الاستقرار الأمني والسياسي. فقد أوضحت الدراسة التي أعدتها مبادرة الأطفال بأمانة العاصمة صنعاء أن 45.3% من الأطفال العاملين ينتمون إلى أسر فقيرة. وهناك أسباب أخرى ترتبط بضعف التحصيل

الدراسي والرغبة الذاتية لبعض الأطفال لمساعدة أسرهم الفقيرة. وتتصف ظاهرة عمل الأطفال في اليمن بأنها ظاهرة ذكورية على عكس ما سبقت الإشارة إليه في الحالة المغربية؛ حيث تبلغ نسبة الأطفال الذكور العاملين نحو 96% من إجمالي الأطفال العاملين (المعهد العربي لإنماء المدن ، 2008م).

وتشكل ظاهرة عمل الأطفال في العراق هاجساً مقلقاً مع وجود ملايين الأسر التي فقدت عائلها بسبب الحروب المتواصلة منذ ثمانينيات القرن العشرين. وأخذت الظاهرة في ازدياد مستمر خلال فترة الحصار على العراق عام 1990م؛ حيث دفعت الأسر وخاصة الأسر التي فقدت عائلها بسبب الحرب بأطفالها إلى سوق العمل في سن مبكرة. وتشير الإحصاءات إلى أن نحو 15% من إجمالي أطفال العراق دون سن الخامسة عشرة يعملون في أنشطة مختلفة، ومعظمهم من الأيتام. وحسب آخر إحصاء حكومي فإن عدد الأيتام بلغ مليونين ونصف المليون ومعظمهم من الأطفال. وعلى الرغم من وجود القوانين والنظم التي تحد من عمل الأطفال وتقنن شروط عملهم في العراق مثل قانون الرعاية الاجتماعية لعام 1980م وقانون الشبكة الاجتماعية، والمواد رقم 49 و 30 و 32 من الدستور العراقي، فإن الظروف التي عاشتها العراق منذ ثمانينيات القرن العشرين وحتى الآن من حروب ونزاعات مذهبية وصراعات طائفية قد حالت دون تطبيق تلك القوانين والنظم التي تمنع عمل الأطفال. وكشفت بعض الدراسات عن أن نحو 60% من نساء العراق معيلات للأسر، وبعضهن لا يخرجن للعمل بسبب التقاليد، وبذلك يدفعن بأطفالهن إلى سوق العمل؛ الأمر الذي أدى إلى تزايد أعداد الأطفال العاملين. ويعمل معظم هؤلاء الأطفال لساعات طويلة ويزاولون أعمالاً مختلفة يتعرضون فيها لأشكال عديدة من الاستغلال والاضطهاد.

(<http://www.aljazeera.net/program/raq-scene>).

تعد المملكة الأردنية الهاشمية من الدول العربية الأخرى التي تقل فيها ظاهرة عمل الأطفال؛ فقد اتضح من مسح عمل الأطفال لعام 2007م أن عدد الأطفال العاملين لا يزيد على 33690 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 5 و 17 سنة، ويشكل هؤلاء 1.9% من إجمالي الأطفال في تلك الفئة العمرية. وتعد هذه النسبة أقل بكثير مقارنة مع نسب الأطفال العاملين في الدول النامية المماثلة للأردن في مستويات الدخل (المجلس الوطني

لشئون الأسرة، 2011م). كما يعد عمل الإناث في الأردن ظاهرة نادرة الحدوث حيث كشفت دراسة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والصحية لعمل الأطفال في الأردن عن نمط جديد من عمل الأطفال الإناث والذي يسمى "الأطفال حبيسي المنازل"، وهن الأطفال الإناث اللاتي حرمن من التعليم بسبب العادات الاجتماعية السائدة. كما كشفت تلك الدراسة عن أن معظم الأطفال العاملين يقيمون في العاصمة عمان الكبرى ومحافظات الزرقاء وإربد على التوالي، وأن معظم الأطفال يعملون في ميكانيكا السيارات وأعمال التحميل والتنزيل والنظافة وأعمال الحدادة والنجارة والخياطة (مركز الدعم الاجتماعي، 2010م). وفي عام 2010م أقرت المملكة الأردنية الهاشمية "الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال" وهو عبارة عن سياسة شاملة تسعى إلى معالجة ظاهرة عمل الأطفال من خلال الرصد المنتظم واتخاذ إجراءات جماعية مع جميع الشركاء كالوزارات ذات العلاقة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية. وشهدت المرحلة الأولى من هذا المشروع الاختبار التجريبي للإطار الوطني في ست محافظات ليدخل مرحلته الثانية في بقية المحافظات عام 2016م. وتتلخص أهداف الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال في الآتي:-

- دعم الشركاء الوطنيين للتحسين والتنسيق الشامل، وتعزيز التكامل والترابط بين أنظمة رصد حالات عمل الأطفال.
- تعزيز قدرة الهيئات والمنظمات والإدارات لتنفيذ الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال.
- تقديم الدعم للقضاء على عمل الأطفال.
- تقديم الدعم لإجراء المزيد من البحوث والدراسات حول ظاهرة عمل الأطفال واتجاهاتها.

كما أنشأت الأردن قسمًا خاصًا لمكافحة عمل الأطفال ضمن إدارات المجلس الوطني لشئون الأسرة يضطلع بوضع وتنفيذ الخطط والبرامج للحد من عمل الأطفال. هذا بالإضافة إلى بناء قدرات العاملين مع الأطفال والتشبيك مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية والدولية للمساهمة في الحد من عمل الأطفال. كما نفذ المجلس الوطني لشئون الأسرة بالتعاون مع وزارة العمل ومؤسسة "كويست سكوب للتنمية

الاجتماعية" برنامج مكافحة عمل الأطفال عبر التعليم. ويقدم البرنامج خدمات تعليمية وأنشطة ترفيهية ورياضية ذات جودة عالية لحماية الأطفال، وخاصة المعرضين منهم للانخراط في العمل الاستغلالي.

تعد جمهورية مصر العربية من الدول العربية القلائل التي قدمت برامج وتدخلات عدة للحد من ظاهرة عمل الأطفال من خلال المجلس القومي للطفولة والأمومة والوزارات الحكومية ذات العلاقة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والإقليمية. وعلى الرغم من عدم توفر الإحصاءات الدقيقة حول حجم عدد الأطفال العاملين في جمهورية مصر العربية فإن التقديرات تشير إلى أن 6% من الأطفال في الفئة العمرية (5-14) يمارسون العمل في مختلف الأنشطة مثل ورش السيارات وأعمال الحدادة والتجارة والبيع عند إشارات المرور والطرق الرئيسية ونظافة السيارات وغيرها من المهن الهامشية. ويلاحظ أن معظم أطفال المدارس بالريف المصري يعدون من العمال الموسميّين خلال فترة الحصاد، هذا بالإضافة إلى الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس أصلاً والآخرين الذين تسربوا من التعليم. ويعد وضع الأسرة الاقتصادي المتردي وخاصة في المناطق الريفية من بين الأسباب الرئيسة التي تدفع الأطفال المصريين إلى سوق العمل. (<http://ar.wfp/stories/3092>). وقد أعدت جمهورية مصر العربية مشروعاً متكاملًا لمكافحة عمل الأطفال؛ يهدف إلى القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال ولا سيما في القطاع الزراعي، وذلك من خلال إعادة تأهيل وإدماج الأطفال العاملين في المؤسسات التعليمية، وتوفير الإمكانات والدعم اللازمين لمنع الأطفال من خطر الانضمام إلى سوق العمل، فضلاً عن وضع استراتيجيات مبتكرة لتوفير سبل العيش المستدامة لأسر الأطفال المستهدفين. ويعتمد المشروع على تعاون عدد من الشركاء المهتمين بقضية عمل الأطفال كالإدارات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والإقليمية.

أوضحت بعض الدراسات أن ظاهرة عمل الأطفال لا تبرز بشكل واضح في دول مجلس التعاون الخليجي، ولكن يوجد عدد من الأطفال في أسواق الخضار والفاكهة يمارسون أعمال البيع ومساعدة رواد السوق في نقل مشترياتهم. كما يلاحظ وجود عدد من الأطفال المتسولين وخاصة من أبناء بعض الأسر المقيمة، ويرتبط تسولهم بممارسة البيع الهامشي

للمصنوعات الخفيفة والملابس والألعاب ومياه الصحة وغيرها عند تقاطعات الطرق وإشارات المرور بإيعاز من أهلهم وذويهم. وهناك بعض الأسر التي تستخدم الأطفال وسيلة لاستدراار عطف المواطنين وأهل البر والإحسان والتسول عند المساجد والأماكن العامة؛ وبذلك يحرمون من مواصلة التعليم (المعهد العربي لإنماء المدن، 2007م). نفذت وزارة العمل والمنظمة الدولية للقضاء علي عمل الأطفال "إيبك" (IPEC) مشروع تدعيم طاقات وقدرات العاملين بإدارة التفتيش بوزارة العمل؛ للكشف عن حالات أسوأ أشكال عمل الأطفال ولرفع الوعي لدي أصحاب العمل بخطورة تلك الأعمال. وقد استهدف المشروع في بداياته عام 2008 ثلاث محافظات في جمهورية مصر العربية، ثم اتسع ليشمل إحدى عشرة محافظة. وقد تم تدريب مفتشي وزارة العمل وفقاً لدليل التدريب المعتمد من منظمة "إيبك". كما وقعت وزارة العمل في نيسان/ إبريل من عام 2007 بروتوكول تعاون مع منظمة اليونيسيف وبرنامج الغذاء العالمي لتنفيذ مشروع مكافحة عمل الأطفال من خلال التعليم . ويهدف المشروع إلي سحب أربعة آلاف وثلاثمائة طفل من سوق العمل ومنع ستة آلاف آخرين من خطر الانضمام إلي سوق العمل في ثلاث محافظات هي: سوهاج واسيوط والبحر الأحمر. ويقوم المشروع علي أسس تقديم برنامج التعليم الرسمي وغير الرسمي وحوافز للأطفال المعرضين لخطر الانضمام إلي سوق العمل والذين يعملون، ورفع مستوي الوعي وقدرة العاملين بالمؤسسات الوطنية والإدارات الحكومية والمنظمات الأهلية والجمعيات الخيرية للتعامل مع ظاهرة عمل الأطفال وتوفير فرص التعليم، إلي جانب تحسين قدرات المسؤولين عن جمع المعلومات عن ظاهرة عمل الأطفال ومراقبتها وتقييم التدخلات للحد منها (المجلس القومي للطفولة والأمومة).

ثالثاً: أهمية دور منظمات المجتمع المدني العربي في تقديم الحلول والمعالجات في قضية عمل الأطفال:

يشير مصطلح المجتمع المدني إلى كل أنواع الأنشطة التطوعية التي تنظمها الجماعات حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة، وتشمل هذه الأنشطة المتنوعة الغاية التي

ينخرط فيها المجتمع المدني، وتقديم الخدمات وبرامج التوعية والإرشاد والتعريف بالاتفاقيات والقوانين والتأثير على السياسات العامة، وتنهض تلك المنظمات بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أفراد المجتمع وأعضائها. كما تشير منظمة "هاريكار" إلى أن المجتمع المدني يمثل خطأً من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارجاً قليلاً أو كثيراً عن سلطة الدولة، وتمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائط تعبير بالنسبة إلى المجتمع تجاه كل سلطة قائمة، فهو إذن عبارة عن التنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الاجتماعية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة (منظمة هاريكار، 2007م).

ومنذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين بدأت تتكون منظمات المجتمع المدني في العديد من الدول العربية، وأهمها الجمعيات الأدبية والمنظمات الخيرية ومنظمات حقوق الإنسان والنقابات المهنية والأندية الرياضية والتجمعات السياسية التي ناهضت الاستعمار وعملت على تحرير البلاد. وخلال العقدين الأخيرين ازدادت أهمية منظمات المجتمع المدني في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وشملت أنشطتها جميع المجالات لمختلف الفئات السكانية وخاصة فئة الأطفال والأفراد المعرضين للمخاطر. وأنشأت الجامعة العربية في عام 2002م إدارة خاصة لمنظمات المجتمع المدني لتصبح نقطة اتصال بين منظمات المجتمع المدني وأجهزة وإدارات الجامعة العربية. وأكدت معظم البيانات الختامية لمجلس الجامعة العربية على أهمية المنظمات والاتحادات الأهلية غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة، وفي جهود البناء والتطوير والإصلاح، وفي حماية المصالح العربية وزيادة التأييد للحقوق العربية في الساحة الدولية.

وقد اتضح تأثير منظمات المجتمع المدني في عدد من الدول العربية في تشكيل السياسات العامة والدفاع عن حقوق الإنسان وخاصة حقوق المرأة والطفل، وتخفيف حدة الفقر وحماية البيئة. وفي بداية هذا القرن تكون المنتدى العربي للطفولة كملتقى دوري لمأسسة جهود منظمات المجتمع المدني العربي في مجال الطفولة، وللمنتدى سكرتارية دائمة ولجنة استشارية يتم انتخابها من أربعمائة منظمة. ويهدف المنتدى إلى تنمية الوعي التنموي حول قضايا الأطفال في العالم العربي، ويتبنى مقاربة الحقوق والتنمية، وينطلق

المنتدى من اتفاقية حقوق الطفل الدولية. وقد التزم المجلس العربي للطفولة والتنمية بجعل المنتدى ملتقى دائماً يعمل على قضايا الطفولة؛ انطلاقاً من مقاربة الحقوق والتنمية بما يضمن عدم التمييز واحترام الاختلاف في إطار شراكة فعالة. ويكتسب منتدى منظمات المجتمع المدني العربي للطفولة أهميته من كونه يشبك بين المنظمات العربية لنشر المعرفة، وبناء القدرات وكسب التأييد لقضايا الطفولة.

وفي مجال مكافحة عمل الأطفال عملت منظمات المجتمع المدني في الدول العربية على تعزيز الوعي المجتمعي بالآثار المترتبة على عمل الأطفال والتسرب من التعليم وطرق الوقاية من عمل الأطفال، ومتابعة الأطفال الذين سحبوا من العمل لمواصلة تعليمهم وتدريبهم المهني. كما أسهمت منظمات المجتمع المدني في صياغة السياسات وتعديل التشريعات الخاصة بالحد من عمل الأطفال، وتقديم المشورة اللازمة للمبادرات الوطنية المتعلقة بعمل الأطفال، وتقديم النصح والإرشاد للطفل العامل ولأفراد أسرته حول الآثار المترتبة على عمل الأطفال (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2011م).

نظم المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية ومنظمة العمل العربية في الثلاثين من تموز/ يوليه 2015م ورشة عمل بدمشق تدعو إلى إشراك المجتمع المدني لحماية الأطفال ولمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال، ولحث الدول العربية المستضيفة للمهاجرين السوريين على التركيز على أخطر أسوأ أشكال عمل الأطفال وتفعيل الاتفاقيتين رقم 138 و 182 الخاصتين بعمل الأطفال. وأكد المجتمعون على ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني والأهلي لحماية الأطفال من أسوأ أشكال العمل. كما استعرض المشاركون الاتفاقيات العربية والدولية ذات العلاقة بتنظيم عمل الأطفال. وأوصت ورشة العمل بضرورة تثقيف أفراد المجتمع بحقوق الطفل ومتابعة تحصيله العلمي من خلال وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية. وعرضت منظمات المجتمع المدني السورية الإجراءات والتدخلات التي اتخذت للحد من عمل الأطفال ومن ظاهرة التسرب المدرسي، من خلال تسهيل إجراءات التسجيل في المدرسة وتنمية مهارات المعلمين في الضبط الإيجابي وتأمين مرشدين نفسيين واجتماعيين في المدارس.

وفيما يلي نقدم بعض التدخلات والبرامج التي نفذتها منظمات المجتمع المدني للحد من عمل الأطفال، وإعادة تأهيل الأطفال العاملين. لقد أنشئ في اليمن مركز إعادة تأهيل

الأطفال العاملين في أمانة العاصمة صنعاء بدعم من منظمة العمل الدولية ومبادرة حماية الأطفال، ويهدف المركز إلي الحد من عمل الأطفال وإلى إعادة تأهيل الأطفال العاملين وإلى إيجاد بدائل لدخل أسر الأطفال الأشد فقراً؛ ليتمكنوا من سحب أطفالهم من سوق العمل وإلحاقهم بالمدارس ومراكز التدريب المهني والحرف اليدوية. وقد شاركت عدة منظمات وطنية وإقليمية ودولية في بعض أنشطة المركز، نذكر منها-علي سبيل المثال لا الحصر- برنامج "أبيك" IPEC للقضاء علي عمل الأطفال وبرنامج الأطفال والشباب بالمعهد العربي لإنماء المدن ومشروع أمبي الذي تدعمه المعونة الأمريكية. وقد تلخصت أهم إنجازات المركز في الآتي:

- إعداد أدبيات المشروع الخاصة بعمل الأطفال.
- إقامة المراكز الصيفية للأطفال العاملين، وتقديم خدمات تربوية وثقافية ورياضية وترفيهية واجتماعية ونفسية للأطفال العاملين.
- تقديم خدمات فصول تقوية للطلاب من ذوي التحصيل الدراسي الضعيف، وفتح فصول لمحو الأمية.
- تنفيذ برامج العودة إلى المدارس.
- تدريب فتيات في مجال التطريز والخياطة والمعجنات و المعامل الملحقة بالمركز.
- منح البطاقة الصحية للأطفال العاملين.
- تنظيم دورات تدريبية للعاملين في المركز.
- عقد دورات توعية للتعريف بمخاطر عمل الأطفال، وتعريف الأطفال بحقوقهم.
- تم تشييد مركز متكامل يحتوي علي فصول ومكتبة ومعمل وصالة رياضية ومطعم.

والجدير بالذكر أن المركز يواجه هذه الأيام صعوبات عديدة بسبب عدم الاستقرار الأمني، أهمها عدم وجود ميزانية تشغيلية للمركز بعد أن نفذت الأموال المخصصة من قبل الداعمين.

خلال العامين الأخيرين نشطت منظمات المجتمع المدني في جمهورية مصر العربية في التفاعل مع ظاهرة عمل الأطفال بهدف الحد منها بمشاركة جميع الجهات والإدارات المعنية بعمل الأطفال، فقد نظمت الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية خلال

اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال لعام 2014م عدة أنشطة ضمن مشروع مناهضة أسوأ أشكال العمل في قطاع الزراعة، والذي يهدف إلى تأمين سبل العيش المستدامة وتوفير الفرص التعليمية للأطفال العاملين في قطاع الزراعة وفي المناطق الريفية. وقد شارك في مشروع مكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال الجمعيات والمنظمات الآتية:

- جمعية تنمية المجتمع المحلي تلا - المينا.
- جمعية الأسر المسلمة للتنمية الاجتماعية - المينا.
- جمعية نهضة بني غنى - سمالوط.
- جمعية المستقبل بالكوم الأحمر - سمالوط.
- جمعية تنمية المجتمع المحلي - قلو صنا.
- جمعية الأمير تادرس المشرقي بمنبال - مطاي.
- جمعية تنمية المجتمع المحلي وخدمة البيئة صفت أبو جرج - بني مزار.
- الجمعية الأهلية للتنمية الريفية بصفت الشرقية - المينا.

وفي لبنان نفذت بعض منظمات المجتمع المدني اللبنانية برامج للوقاية من عمل الأطفال، مثل البرامج التربوية ذات النهج التعليمي والوقائي التوجيهي. كما نفذت برامج التدريب المهني للأطفال العاملين، وتركزت تلك البرامج التربوية على معالجة الآثار المترتبة على الظاهرة كمعالجة التسرب المدرسي والرسوب والتأخر المدرسي، وإعداد برامج التدريب المهني السريع بالتعاون مع البنك الدولي ومنظمة اليونيسيف. وقد وقعت الحكومة اللبنانية مذكرة تفاهم مع البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال (IPEC) لتنفيذ مشاريع نموذجية مع مختلف الجهات كإنشاء وحدة لمكافحة عمل الأطفال في وزارة العمل.

و في عام 2008م، بدأ تنفيذ مشروع مكافحة عمل الأطفال عبر التعليم في المملكة الأردنية الهاشمية بواسطة المجلس الوطني لشئون الأسرة ووزارة العمل ومؤسسة "كويست سكوب للتنمية الاجتماعية" وبإشراف مؤسسة CHF الدولية على تنفيذ أنشطة المشروع كافة والتأكد من تحقيق أهدافه، بالإضافة إلى التنسيق مع الشركاء والتشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني وإلى بناء قدرات العاملين في المؤسسات الشريكة وتسهيل الضوء إعلامياً على قضية عمل الأطفال والمتابعة والتقييم لأنشطة البرنامج (المجلس

الوطني لشئون الأسرة، 2011م). كما تعمل منظمات المجتمع المدني في الأردن على وقاية الأطفال وحمايتهم من التسرب المدرسي وسحبهم من سوق العمل وخاصة وسط مخيمات اللاجئين، وتشجيعهم على العودة إلى المسارات التعليمية. كما لعبت تلك المنظمات دوراً فاعلاً في التوعية والإرشاد والمراقبة والتأهيل والدمج للأطفال العاملين. هذا بالإضافة إلى أن برامج الوقاية قد ركزت على حماية الأطفال من التسول والبيع والعبث بالنفايات، وتوفير برامج بديلة لحصول الأطفال على المهارات اللازمة لسوق العمل.

رابعاً: رؤية مستقبلية حول الآليات التي يجب أن تتبناها منظمات المجتمع المدني للحد من ظاهرة عمل الأطفال:

على الرغم من الجهود التي بذلتها الدول العربية من خلال العمل الحكومي ومن خلال منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والإقليمية للوقاية والحد من عمل الأطفال، فإن بعض تلك الجهود لم تحقق أهدافها لقلة الإمكانيات المادية والبشرية ولغياب النهج التشاركي والتنسيق بين الجهات المعنية بمكافحة عمل الأطفال؛ وعليه نرى ضرورة تضافر جهود الدولة مع تلك المنظمات للوقاية والحد من عمل الأطفال. وفيما يلي نقدم بعض المقترحات والآليات التي يمكن أن تتبناها منظمات المجتمع المدني للحد من ظاهرة عمل الأطفال:

1. ضرورة مشاركة منظمات المجتمع المدني في وضع الإستراتيجيات وتنفيذ البرامج لمعالجة ظاهرة عمل الأطفال معتمدة على المعلومات والإحصاءات الدقيقة، مع المتابعة والتقييم للخطط والبرامج والسياسات بصورة دورية لضمان نجاحها.
2. تعزيز قدرات العاملين في منظمات المجتمع المدني للتعامل والتفاعل مع الأطفال العاملين، وتدريبهم على أحدث الطرق والمناهج والآليات لرصد الظاهرة ومعالجتها.
3. تفعيل دور منظمات المجتمع المدني العربي بوضعها شريكاً أساسياً في عملية الرقابة على المؤسسات التي يعمل بها الأطفال، وتنشيط تلك المنظمات في

التشبيك مع بعضها بعضاً داخل الدولة الواحدة وبين الدول العربية، والتفاعل مع ظاهرة عمل الأطفال للحد منها بمشاركة جميع المعنيين وخاصة المشتغلين في مجال حقوق الطفل، ودراسة أوجه القصور في القوانين الوطنية مقارنة بالاتفاقيات الدولية.

4. قيام منظمات المجتمع المدني بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بمتابعة ورصد الانتهاكات كافة وخاصة الانتهاكات المرتبطة بالأطفال العاملين في الورش والمصانع الصغيرة، ومدى التزام القائمين عليها بحقوق الطفل العامل كما نصت عليه القوانين الوطنية والدولية.

5. قيام منظمات المجتمع المدني بمراجعة قائمة أعمال الأطفال الخطرة وإعداد كتيبات إرشادية لمفتشي العمل وأصحاب العمل؛ لمراقبة ومنع أسوأ أشكال عمل الأطفال.

6. مشاركة منظمات المجتمع المدني في تعديل القوانين كافة المنظمة لعمل الأطفال من أجل تحسين ظروف عملهم، وخاصة بيئة العمل وشروط العمل.

7. ضرورة مشاركة منظمات المجتمع المدني في عمل الإصلاحات التشريعية والسياسية التي تضمن القضاء على عمل الأطفال، وخاصة الأعمال الخطرة والأعمال المنزلية للإناث التي تعرضهن للاستغلال الجنسي وإساءة المعاملة.

8. أصبح عمل الأطفال ظاهرة تهدد نسيج وكيان المجتمع؛ وللحد منها يجب على منظمات المجتمع المدني والأجهزة الإعلامية تنظيم حملات توعية وطنية شاملة تبصر المجتمع بمخاطر وأضرار عمل الأطفال، وتأثيرها على المجتمع بصفة عامة وعلى الطفل بصفة خاصة.

9. خلق آليات فعالة لرصد ظاهرة عمل الأطفال والوقوف على حجمها الحقيقي بإجراء المسوحات والبحوث العلمية من قبل العلماء والباحثين؛ لتساعد على الحد من الظاهرة وتوفير أجواء آمنة للأطفال ولإدخال أسرهم في نظام شبكة الحماية الاجتماعية.

المراجع:

1. منظمة الأمم المتحدة، 1989م "اتفاقية حقوق الطفل"، الأمم المتحدة، نيويورك - الولايات المتحدة الأمريكية.
2. المجلس الوطني لشتون الأسرة، 2011م، "الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال" عمان - الأردن.
3. مركز الدعم الاجتماعي، 2010م، "دراسة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والصحية لعمل الأطفال"، وزارة العمل والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، عمان - الأردن.
4. المعهد العربي لإنماء المدن، 2007م، الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بالطفولة ودور الإدارات المحلية في تنفيذها، سلسلة مطبوعات المعهد، الإصدار رقم (8)، الرياض - المملكة العربية السعودية.
5. المعهد العربي لإنماء المدن، 2007م، أوضاع الأطفال والمؤسسات المعنية برعايتهم في المدينة المنورة، الإصدار رقم (10)، الرياض - المملكة العربية السعودية.
6. المعهد العربي لإنماء المدن، 2007م، واقع الطفولة في مدن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: دراسة في المشكلات والاحتياجات والمؤسسات المعنية برعايتهم، الإصدار رقم (11)، الرياض - المملكة العربية السعودية.
7. منظمة هاريكار، 2007م، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية، مطبعة زانا - دهوك.

المراجع الانجليزية والمواقع الإلكترونية

1. Arab Urban Development Institute, 2006, Vulnerable Children in Alexandria: Status ,Problems ,Needs and Services Offered. Series No (4), Riyadh, Saudi Arabia
2. <http://assayha.net/play.php?catsmktba-4155>
3. <http://ar.wfp.org/stories/30932>
4. <http://www.ermanews.com>
5. <http://www.aljazeera.net/program/Iraq-scene>
6. <http://maannabnymesr.blogspot.com/2013/05/blog-post-2944>
7. <http://www.aljazeera.net/programs/economyandpeople/2009/5/12/%d8%b9%d9%85>